

إن الهجرة مهما تنوعت أسبابها ودوافعها من بلد لآخر، ومن مرحلة لأخرى، تشكل ظاهرة بنيوية مرتبطة بشديد الارتباط بموازين القوى الداخلية والخارجية وبالتحولات التي تمسها أو التي تنجم عنها. فسواء نتجت الهجرة داخليا أو خارجيا عن أسباب اقتصادية معيشية (الجفاف، البطالة.. الخ)، أو سياسية (الحرب أو الاضطهاد العرقي أو القبلي أو الديني.. الخ)، أو نتجت عن أسباب تشجيعية طوعية أو قسرية (التهجير المنظم)، فإن نقاط استقطاب هذه الهجرات تبقى هي المراكز القوية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا والقادرة على استيعاب تلك الهجرات والتحكم فيها وفق حاجياتها وضواغطها الذاتية.

إن الهجرات الحديثة اقتصادية الدوافع في غالبيتها الأعم، ومرتبطة بواقع الاستعمار والاستعمار الجديد والهيمنة الامبريالية. فارتباط البلدان المستعمرة سابقا والتابعة حاليا، بمراكز الهيمنة الامبريالية وارتهاان اقتصاداتها بالسوق الرأسمالية العالمية، جعل ويجعل منها سوقاً للإستهلاك وخزاناً لليد العاملة البخسة سواء شُغلت في عين المكان أو تم استيرادها الى الدول الرأسمالية.

إن الهجرة المغربية ظاهرة هيكلية تولدت داخليا وخارجيا في شكلها الأعم عن الظاهرة الاستعمارية واستمرارية الهيمنة الامبريالية على بلادنا. إنها تجسيد حي لاختلال العلاقات بين المغرب والسوق الرأسمالية العالمية لصالح هذه الأخيرة.

لقد ارتبطت الهجرة المغربية ارتباطا وثيقا بالظاهرة الاستعمارية بالمغرب باعتبار هذه الهجرة انعكاسا مباشرا للتوغل الاستعماري في بداية هذا القرن. فمع التوسع الكبير للثورة الصناعية بأوروبا وانتقال المجتمع الرأسمالي الى مرحلة الامبريالية ووقوع أجزاء كبيرة من بلدان العالم تحت الهيمنة الاستعمارية، تطورت ظاهرة الهجرة بشكل مكثف سواء داخل البلدان الواقعة تحت الهيمنة من بواديهها الى مراكزها الحضرية، أو من هذه البلدان نفسها الى المراكز الاستعمارية.

ويرجع تطور الهجرة هذا الى حاجة الرأسمالية لتراكم قوة العمل

الى جانب تراكم رأس المال، وحشد اليد العاملة في نقاط جغرافية محددة خدمة لقانون الجري التنافسي والفوضوي وراء الريح. وهذا يتحقق من خلال تدمير انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ودمجها في صيرورة الاستغلال الامبريالي على حساب تشكيلات اجتماعية أقل تطوراً.

لقد شكل جنوب اروبيا، أي الجنوب الايطالي واسبانيا ثم البرتغال، المورد الاول لليد العاملة، قبل أن يتسع مع امتداد الاستعمار الى المغرب العربي ومناطق افريقية اخرى والى يوغوسلافيا وتركيا. باعتبار رخص تكاليف اليد العاملة في هذه البلدان. إن عملية تراكم قوة العمل هذه ترافقت مع تحطيم البنى الاقتصادية الاجتماعية في البلدان المسيطر عليها وسلب اراضيها الخصبة وثرواتها المادية والبشرية وتوظيفها لخدمة الامبريالية العالمية. مما تقدم، يبدو جلياً أن الهجرة تندرج في اطار علاقات الهيمنة والتبعية للامبريالية.

في هذا الاطار العام، تندرج الهجرة المغربية، كانعكاس مباشر لوقوع بلادنا تحت الهيمنة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد.

فإذا كانت دوافع الهجرة من المغرب في النصف الاول من القرن الحالي، ترجع للسياسة الاستعمارية، فإنها تطورت واستمرت في ظل عهد الاستعمار الجديد. ففي ظل علاقات التبعية السائدة في مجتمعنا، شكلت السياسة الرسمية للطبقات السائدة استمراراً طبيعياً للسياسة الاستعمارية التي شهدتها بلادنا قبل الاستقلال الشكلي.

إن هذه السياسة لم تترجم شعار الاستقلال الذي ضحت من أجله الجماهير الى واقع ملموس، بل سارت في اتجاه معاكس تماماً لإفراغ هذا الشعار من مضمونه الحقيقي وتكريس الواقع الاستعماري في شكله الجديد. ذلك أن الطبقات السائدة في المغرب والمرتبطة مصيرياً بالامبريالية العالمية، حرصت باستمرار ولا تزال، على توظيف كل طاقات البلاد بشرية ومادية لخدمة مصالحها الطبقية ومصالح الرأسمالية العالمية من خلال تكريس واقع الاستغلال والتبعية. لقد كان من الطبيعي إذن، أن هذه السياسة زادت من وتيرة الهجرة الداخلية والخارجية. على اعتبار أن هذه السياسة تركز أكثر فأكثر التفجير المستمر للطبقات الشعبية وتنعكس على واقع الجماهير بالمزيد من البطالة والافتقار لأبسط مقومات العيش. فضلاً عن ذلك، اعتبرت الطبقة الحاكمة هجرة اليد العاملة للخارج كمجال لحل مشكلة التشغيل ولا تتردد في وضعها في تصاميمها الاقتصادية. خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الهجرة المغربية في الخارج، تدر مداخيل جد هامة من العملة الصعبة. بل أنها

أصبحت تضاهي مداخيل الثروة المعدنية الاولى في البلاد أي الفوسفات. ففي 1974، كان مجموع ما وفرته مداخيل الهجرة من الخارج يصل الى مليار و557 مليون درهما. وفي 1981 وصلت تحويلات المهاجرين المغاربة بدول السوق الأوروبية الى مليار دولار.

إن الهجرة، أو على الاصح سياسة التهجير الى الخارج، أصبحت اسلوبا ثابتا في السياسة الرسمية. ففضلا عن مردودها المالي، فإنها تساهم في التنفيس عن الازمة الاقتصادية الاجتماعية وتسمح بتشتيت الطبقة العاملة المغربية. وإذا كانت هذه الهجرة تركز في فترات معينة، فليس عن تخطيط مقصود بل تبعا لحاجيات السوق الرأسمالية العالمية وبالاحص الأوروبية. فالطبقة الحاكمة ترى في الهجرة مصدرا لحل مشاكلها من حيث توفير العملة الصعبة من ناحية والتنفيس عن أزمة البطالة المتفشية من ناحية ثانية.

إن ما هو أساسي وما يجب تسجيله كباعث وسبب للهجرة المغربية، هو واقع الهيمنة والتبعية للمراكز الامبريالية في ظل واقع الاستغلال القائم ببلادنا.

إن هذه الهجرة مرشحة للاستمرار والتزايد في ظل الازمة الهيكلية المحتدمة التي يعيشها المغرب، وانسداد آفاق التعليم والتشغيل خاصة أمام الشباب. وهذا سواء كهجرات مباشرة أو في اطار التجمعات العائلية..

إن هذه الظاهرة تتجسد بشكل واضح ومأساوي في الهجرة المطردة للشباب المتعلم الذي يضطر للعيش في جو من التشرد وعدم الاستقرار القانوني، مما يعرضه لأبشع أنواع الاستغلال في سوق العمل السوداء..

1- الهجرة المغربية في سماتها الرئيسية:

إن الهجرة المغربية الى الخارج لم تعد ومنذ سنوات، تنبع فقط من مناطق جغرافية محددة (سوس، الريف..)، بل اصبحت ظاهرة شاملة تمس مجمل المناطق المغربية ومجمل الاسر والفئات. وإذا كان هذا التحول لا يؤثر على الطابع الجغرافي المهيمن على تركيبة الهجرة (المناطق الجبلية والقروية)، فإنه مع ذلك يسجل شمولية ظاهرة الهجرة للمراكز القروية والمدينية على حد سواء..

على الرغم من سياسة الحد من الهجرة التي نهجتها وتنهجها الحكومات الاربوية منذ سنة 1974، فإن الهجرة المغربية لم تنفك تتصاعد باستمرار. فبالنسبة لفرنسا على سبيل المثال، ارتفع عدد المغاربة من 300 الف سنة 74، الى 420 الف سنة 80 الى 520 الف سنة 83، ليتجاوز حاليا 600 الف.

لقد اصبح عدد المهاجرين المغاربة يقارب المليون نسمة في دول السوق الاربوية وحدها.

والملاحظ أنه بموازاة هذا التطور الكمي، فإن عدد العمال المغاربة يكاد يكون راكدا. ويرجع هذا الامر للتنوع الحاصل داخل الهجرة بفعل تطور نسبة النساء والاطفال. فقد تحولت الهجرة المغربية، بفعل التجمع العائلي، من هجرة فردية يغلب عليها العنصر الرجالي في السبعينات، الى هجرة عائلية رجالية ونسوية، فضلا عن الاطفال سواء منهم الملتحقين بالهجرة في سن مبكرة او المزدادين بها.

ومن نتائج هذا التحول انخفاض معدل السن داخل صفوف الهجرة، فزيادة على ارتفاع عدد الاطفال، هناك عامل ارتفاع الهجرة في صفوف الشباب منذ منتصف السبعينات.

ومن ناحية ثانية هناك ارتفاع نسبة المتعلمين داخل الهجرة. فأغلب الشبان المهاجرين تلقوا تعليما في المغرب بهذا القدر او ذاك من النجاح والى هذا المستوى المدرسي او ذاك. وتعرف هذه الظاهرة، كما سبقت الاشارة، تناميا في السنوات الاخيرة مع تفشي الهجرة في صفوف الشبيبة الجامعية..

2- الاوضاع العامة للهجرة المغربية

يتميز الوضع العام للهجرة المغربية، بكونها ضحية لاستغلال مزدوج. فهي ضحية أولا للإستغلال الرأسمالي في البلدان المستوردة لليد العاملة، وهي من ناحية ثانية، وبالرغم من الخطابات الديماغوجية، لا تحظى بأي اهتمام جدي أو حماية من جانب السلطات الرسمية المغربية، التي تضعها كمجرد قوة عمل رهن التصرف الكامل لآلية الاستغلال الرأسمالي دون قيد ولا شرط. والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة المغربية مع الحكومات الأوروبية في غيبة المعنيين بالأمر لخير شاهد حي على هذا الواقع.

والى جانب هذا التواطؤ، تتعرض الهجرة المغربية لتطويق بولييسي من خلال قناتين متداخلتين ومتكاملتين: قناة رسمية، عبر السفارات والقنصليات وبعض المؤسسات البنكية.. وقناة شبه رسمية، عبر الوداديات في اشكالها وصيغها القديمة والجديدة.

الاضاع القانونية:

إن قوانين بلدان الاستقبال لا تعرف شيئا اسمه الهجرة. فالتمييز القانوني الوحيد الجاري به العمل هو بين الاهليين (أي المواطنين) وبين الاجانب. والقوانين المنظمة لإقامة وعمل الاجانب في بلدان الاستقبال (إن لم تكن غائبة تماما كما هو الحال في البلدان العربية المستقبلية للهجرة) تنطلق من ضرورة الحد من الهجرة وتشديد الرقابة على حركتها، مما ينعكس في ارض الواقع بالتعقيدات المسطرية والادارية وبجعل الهجرة في اوضاع معلقة، اي في اوضاع قابلة باستمرار للمراجعة بقوانين جديدة تحت حجج مختلفة (المس بالامن العام، الاجرام الكبير.. الخ).

إن الاوضاع القانونية للهجرة المغربية هي في حالتها العامة، اوضاع غير مستقرة. وتختلف هذه الاوضاع باختلاف بلدان الاستقبال من

جهة وباختلاف الفئات المكونة للهجرة نفسها من جهة ثانية. فلا يمكن المقارنة مثلا بين اسبانيا وهولندا؛ كما أن الوضع القانوني للمرأة الملتحقة في اطار التجمع العائلي ليس هو وضع المرأة المقيمة بصفة دائمة. وأوضاع المجنسين من المغاربة ليست هي اوضاع غير المجنسين. ومع تسجيل اختلاف الاوضاع هذا، فإن السمة العامة المميزة للوضع القانوني للهجرة المغربية تكمن في الاستقرار في وضعية اللات استقرار. فباستثناء امكانية التجنس، لا توفر القوانين للهجرة المغربية سوى امكانية البقاء بصفة دائمة في وضعية اجانب بكل ما يعنيه ذلك من احتمالات المد والجزر. فالمواطنة مرتبطة بالحصول على جنسية بلد الاستقبال، مما يحرم المهاجرين من ممارسة كافة حقوقهم كسكان في احيائهم وبلدياتهم، رغم تحملهم لكل الواجبات. وتنعكس هذه المسألة ايضا في كون حق المشاركة في الانتخابات المحلية او الاجتماعية او الائتئين معا، ليس معمما في كل الدول الاروبية ونفس الشيء بالنسبة لإمكانية ولوج الوظيفة العمومية والعمل في المصالح الحكومية والبلدية. في ظل هذا الوضع العام، هناك بعض الاوضاع الخاصة تجدر الاشارة اليها ولو بسرعة: مشكل النساء المغربيات المرتبطات في اقامتهن القانونية بالزوج. مشكل الارتفاع المتزايد لحالات الطلاق داخل الاسر المغربية والمشاكل الناجمة عن ذلك من جراء غياب الاتفاقيات القانونية بين المغرب والدول المعنية لمواجهة التناقض الحاصل بين مدونة الاحوال الشخصية والقوانين الاروبية. مشكل التهديد بطرد ذوي السوابق العدلية من المقيمين قانونيا باروبا.. الخ.

الاضاع الاقتصادية والاجتماعية:

إن السمة العامة لهذه الاوضاع هي الهزالة والضعف. فسواء تعلق الامر بالتأهيل المهني او بنوعية الشغل او بالوضع السكني او بالمستوى التعليمي.. الخ، فإن غالبية الفئات المكونة للهجرة المغربية تجد نفسها في ادنى الدرجات..

إن اوضاع التمرکز السكاني وارتفاع نسبة الفشل المدرسي والتقدم المتزايد للمهارات التقنية في العمل.. الخ، لن تزيد إلا في استفحال وتردي الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية للهجرة المغربية..

فعلى المستوى المهني، تنعدم لدى غالبية الشغالين المغاربة الكفاءات والتأهيلات التي من شأنها أن تساعدهم على خوض غمار

المنافسة الحادة التي تطبع اسواق العمل الاوروبية، فضلا عن عامل العنصرية. كما أن التقلص المستمر لفرص العمل يزيد من تقوية البطالة في صفوف المغاربة.

أما على مستوى السكن، فإن غياب سياسة اسكانية اجتماعية عادلة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات وحاجيات الاسكان الاجتماعي، تجعل المهاجرين والمغاربة ضمنهم مضطرين للتمركز في احياء سكنية تفتقر بشكل عام لأبسط شروط ومقومات الكن اللائق، بكل ما ينجم عن ذلك من ترددي للخدمات الاجتماعية المختلفة..

على مستوى التعليم، وفضلا عن الشروط السكنية المتردية، فإن ضعف الامكانيات المادية والمعنوية المتاحة للتعليم في الاحياء الشعبية وعدم قدرة الآباء عامة على متابعة ودعم أبنائهم في تعليمهم، يجعل من المؤسسة التعليمية في غالب الاحوال، مركزا لإنتاج واعداد انتاج الفشل والإحباط. كما أن عدم حضور اللغة الاصلية في المرحلة الاولى من التعليم على الاقل في جل الدول الاوروبية، لا يسمح بخلق الاطمئنان والتوازن النفسي الضروري لدى الطفل ويحرم المدرسة من أداة فعالة في تقوية شخصية الطفل وتقوية ثقته بالنفس.

الهجرة المغربية في آفاق التوحيد الاوروبي

إن الطابع العام الذي يغلب على السياسة الحكومية الاوروبية في مختلف دول السوق بخصوص الهجرة، هو الارتجالي والتجريبية. حيث أن الحكومات الاوروبية تعاملت وتعامل مع الهجرة باستمرار كمجرد قوة عمل، أي أنها خططت للهجرة على المستوى القانوني والاقتصادي فقط. أما على المستوى الاجتماعي فإن الحكومات الاوروبية تفتقد لسياسة شاملة ومتكاملة تتكيف مع تطور الهجرة من هجرة فردية الى هجرة عائلية. واطراف التوتر التي تعرفها حاليا اوساط الشباب المهاجر او من اصل مهاجر في الاحياء والمناطق الشعبية، تجسيد حي لغياب البعد الاجتماعي في السياسات الاوروبية ازاء الهجرة.

إن الحكومات الاوروبية لا تزال سجيئة استراتيجية تحاول عبثا التوفيق بين هدفين متنافرين: فهي تريد من جهة التحكم في حركة الهجرة واستعمالها كعنصر تنفيذي لأزمة التشغيل، وكوسيلة لتوفير اليد العاملة الرخيصة المستعدة بحكم واقعها لأحط الاعمال وأصعبها. ومن جهة ثانية تريد الحكومات الاوروبية فرض الاندماج القسري لهذه الهجرة.

إن الأوضاع العامة للهجرة السالفة الذكر مرشحة للمزيد من التدهور بفعل الانعكاسات المحتملة للتوحيد الأوروبي. فالترجمة العملية لفتح الحدود الداخلية للسوق الأوروبية المشتركة، تتجسد لحد الآن، في تعميم العمل بنظام التأشيرات وفي التقنين المستمر لأوضاع الهجرة كدخول وكاقامة.. إن التوجه العام الغالب لحد الآن على البناء الأوروبي الموحد هو الالتقاء نحو الأدنى فيما يخص الهجرة. أي أن توحيد السياسة الأوروبية إزاء الهجرة، لن يتجه نحو تعميم المكتسبات المحققة جزئيا، لصالح كل المهاجرين داخل أوروبا الموحدة: كتعميم حق المشاركة في الانتخابات المحلية، أو تعميم الحق في دروس اللغة الأصلية داخل التعليم الرسمي.. الخ. فتوحيد سياسات الحكومات الأوروبية إزاء الهجرة سينبني أساسا على التضييق أكثر ما يمكن من الإمكانيات المتاحة حاليا على هزالتها، وليس على توسيعها. وهذا يعني من ضمن ما يعنيه، تكريس الربط الميكانيكي بين مفهومي المواطنة والتجنيس، وتعليق مطلب حق المشاركة في الانتخابات المحلية، ضمن مطالب أخرى، إلى آفاق غير منظورة. كما أن بناء أوروبا الاجتماعية لا زال معلقا، وحتى ما أنجز منه على بساطته (الميثاق الاجتماعي الأوروبي) لا يأخذ بعين الاعتبار الشغالين غير الأوروبيين.

إن كل المؤشرات تدل على أن وضع الهجرة في أوروبا الموحدة سيكون أكثر اهتزازا مما هو عليه الأمر حاليا، خصوصا مع التحولات الحاصلة في بلدان أوروبا الشرقية. كما أن الوضع التبعي الضعيف للمغرب في علاقاته بالسوق الأوروبية، يندر بمراجعات في اتفاقياته الثنائية والجماعية مع أوروبا في اتجاه معاكس لمصالح الهجرة المغربية. وفي هذا السياق أيضا، فإن المعطيات المتوفرة حول اشغال مجموعة تريفني ومجموعة شينغن، تدل على أن موضوع الهجرة لا زال يعالج في السياسة الرسمية الأوروبية كموضوع أمن وحدود ومراقبة ومحاربة المخدرات والاجرام الكبير..

مدخل:

إن مسار التطورات التي تمس اوضاع الهجرة بشكل مباشر أو غير مباشر، يطرح على الجالية المغربية وعلى منظماتها الديمقراطية مزيداً من اليقظة والتعبئة والتلاحم.

إن منطلق أية مواجهة جدية للاوضاع الراهنة يكمن في التنصيص على أن أي تطوير أو تأثير فعلي على تلك الاوضاع لا يمكن ان يتم ويتجسد إلا في ساحة الهجرة نفسها ومن هذه الهجرة بالذات. وهذا يعني أن الهجرة لا تربط مصيرها باتفاقية ثنائية ما كما أنها لا تنتظر من السلطات المغربية، في الشروط الحالية على الاقل، ولو أدنى مساهمة ايجابية في تحسين أوضاعها. ويعني المنطلق المذكور من ناحية ثانية، أن الهجرة المغربية يجب أن تخرج من النظرة التقليدية التي لا ترى في الهجرة سوى نوعاً من الظاهرة العابرة، أي أنها يجب أن تعالج وضعها وكأنها مرشحة للبقاء النهائي في المهجر. إن طموح العودة المشروع لا يتناقض مع طموح الاستقرار والعيش في أمان، خاصة مع البعد الأسروي الذي أصبح يطبع الهجرة المغربية. ويعني المنطلق المذكور من ناحية ثالثة، ضرورة احترام خيارات المهاجرين المغاربة بل والحرص على تمكينهم من قدرة الخيار الواعي الحر في كل ما يهم مصيرهم.

إن الإجابة على إشكاليات الهجرة إذن، لا يمكن أن تتحقق إلا في ساحة الهجرة ومن طرف المعنيين بالأمر أنفسهم. وهذا الامر مشروط هو أيضاً بمدى اندماج الهجرة في ساحة المهجر داخل الاطارات النقابية والمهنية الديمقراطية ومدى التفافها حول منظماتها وجمعياتها الذاتية الديمقراطية. وهذا مرتبط أيضاً بحيوية التعاطي والتواصل بين النقابات الأوروبية والجمعيات الذاتية للهجرة من جهة، والحركة الديمقراطية التقدمية ببلادنا، والنقابات العمالية منها على الاخص، منه جهة ثانية.

من أجل:

الحق في المواطنة على اساس الإقامة، كبديل للدمج القسري

إن الدول المستقبلية للهجرة، لا تضع أمام هذه الاخيرة سوى خيارا واحدا ووحيداً، ألا وهو التجنس والانصهار التام لاكتساب نفس الحقوق او من جهة ثانية العودة أو البقاء في وضعية التهميش واللااستقرار. أمام هذا الخيار الضيق والمغلوط، تناضل الهجرة وجمعياتها الديمقراطية بمساندة القوى الاروبية الحية، من أجل إقرار المواطنة بالنسبة لكل السكان المقيمين بصفة قانونية داخل دول السوق، وعدم ربط مسألة المواطنة ربطاً ميكانيكياً بمسألة الجنسية. إن هذا الشعار المركزي قد يبدو عاماً وفضفاضاً، وقد يبدو مناقضاً لفكرة الحرص على الارتباط بالبلد الأصل، لكن الأمر عكس ذلك تماماً:

- إن المطالبة بالحق في تعليم ابنائنا لغتهم وثقافتهم الاصلية داخل الحصص المدرسية العادية وفي اطار البرنامج التعليمي العام، هو مثله مثل المطالبة بالحق في المشاركة في الانتخابات المحلية كناخبين وكمرشحين. فكلما المطلبين يعنيان تجاوز التصنيف القانوني الضيق الذي يحصر الهجرة في وضعية اجانب، أي الكف عن التعامل مع الهجرة كهجرة بل الانطلاق من كونها أقليات ثقافية داخل المجتمع الاروبي، أي أقليات لها حمولتها الثقافية والحضارية، تسعى لتحقيق هويتها الذاتية دون عقد او مركبات نقص..

- إن الحصول على الجنسية في ظل الشروط الراهنة، ومع احترام الخيارات الفردية المشروعة في هذا المجال، يشكل في احسن الاحوال صيغة للإفلات من التعقيدات الادارية الكثيفة المحيطة بوضع الاجانب، لكنها لا تؤدي ولا يمكنها أن تؤدي الى احترام الاصول الثقافية والحضارية للفرد وإتاحة امكانية التعبير والتطور امامها.

- إن تطور اللامركزية كمنهج وكمفهوم وكممارسة على المستوى الاروبي بموازة الانفتاح على التعابير الجهوية والاقليمية، أدى ويؤدي الى تحول محسوس في مفهوم المواطنة والديمقراطية المحلية. وإذا كانت التشريعات في هذا المجال لم تتجاوز بعد مرحلة النشوء فإن ذلك لا يجب أن يشكل عائقاً في وجه استفادة الهجرة/الاقليات من الامكانيات التي يوفرها هذا التوجه الاروبي الجديد. أي تمكين كل السكان من امكانية المساهمة الفعلية والفعالة في تدبير شؤونهم المحلية اليومية.

التنظيمات الذاتية للهجرة

في هذا السياق وجب التأكيد على الضرورة الذاتية والموضوعية لتواجد جمعيات ديمقراطية مستقلة من الهجرة واليهما. فهذه الجمعيات فضلا عن دورها التعبوي الاجتماعي، تشكل أداة فعلية وفعالة للتعبير عن الخصوصية الذاتية والعمل من أجل تحقيقها على ارض الواقع، كطموحات وكأهداف. كما تشكل الجمعيات أداة حوار وتواصل داخل الجالية نفسها ووسيلة اساسية لزرع قيم العمل الديمقراطي وتقاليد العمل الجماعي داخلها. كما تشكل أداة تواصل وتعاطي مع الاطارات والهيئات الرسمية الاوروبية محليا ووطنيا واروبيا.

إن العمل الجماعي في ساحة الهجرة الاوروبية، يتوفر على رصيد وتراكم نضالي مهم. إن الانطلاق من هذا الرصيد والعمل على غربلته وتطويره يشكل مهمة مركزية في هذه المرحلة. فواقع الهجرة واقع متحرك يقتضي الوعي به في ديناميكيته والتأقلم المستمر معه في ظل نفس الضوابط المبدئية. فلا يمكن مثلا باسم الفهم الخاطئ للوحدة التغاضي عن أهمية وضرورة الجمعيات القطاعية (جمعيات الشباب، المرأة، النوادي..). إن المنطق الوجداني السليم يجب أن ينطلق من أن التنوع إغناء وليس بالضرورة علامة تفرقة.

إن النقاش الموضوعي الذي يفرض نفسه اليوم على مستوى العمل الجماعي المغربي في المهجر، هو توحيد التوجهات العامة وبلورة الاطارات التنسيقية، وليس بالضرورة الوحدة بمعناها المركزي الانصهاري.

هجرة موحدة في آفاق أوروبا موحدة

إن آفاق التوحيد الاوروبي أصبحت تطرح بالحاح تطوير الادوات التنسيقية الخاصة بالهجرة، سواء على مستوى كل جالية جالية اروبيا ووطنيا، أم على مستوى الهجرة بكل جنسياتها اروبيا ووطنيا كذلك. إن الادوات المتوفرة لحد الساعة تشكل في حد ذاتها مكاسب مهمة. لكنها تبقى ادوات مرهونة من حيث فعاليتها ومصداقيتها بمدى

تواجهها وتحركها في القضايا الاساسية وفي الاوقات الملائمة من جهة، ومدى الدعم والسند السياسيين القادرة على اكتسابهما وتجسيدهما من جهة ثانية.

في هذا السياق تكتسي هيكله وتقوية العمل التنسيقي للجمعيات الديمقراطية المغربية بأروبا اهمية اساسية، وذلك لاعتبارين اثنين على الاقل: أولا لكون الهجرة المغربية الأكثر ترشيحا وعرضة للمساس بسلبيات التوحيد الاوروبي، نتيجة هشاشة وضعها وتميز اصولها الحضارية، فضلا عن اهميتها العددية. ثانيا، وبترباط مع الاعتبار الاول، الضرورة الموضوعية الملحة لتوفير مخاطب ذو مصداقية وتمثيلية باسم هذه الهجرة على المستوى الاوروبي. خاصة ولا مانع من تكرار هذه المسألة، لم تعد الهجرة المغربية «ظاهرة مؤقتة عابرة» بل هي مرشحة للبقاء والاستمرار لآفاق غير منظورة. مما يفترض بالتالي تعامللا استراتيجيا مع مسألة تنظيمها وتأطيرها.

ومما يزيد من اهمية بلورة وتطوير هذا العمل التنسيقي، جسامه الطاقات والامكانيات التي يستلزمها العمل في مجال الهجرة. الشيء الذي يقتضي بالضرورة الخروج النهائي، بحكم المحدودية الموضوعية للطاقات الذاتية امام ما هو مطلوب، من صيغة تكرار برامج العمل بنفس الاساليب وبنفس الروتينية. وهذا يفترض ضرورة الانطلاق من رؤيا جديدة للعمل الجمعي في المهجر ومن فهم ديناميكي لمسألة التنسيق.

4- نحو تدقيق رؤيتنا للعمل الجماعي في المهجر

بادئ ذي بدء، وجب التنبيه الى أن الحديث عن رؤية جديدة للعمل الجماعي لا يعني هنا الانطلاق من الصفر. فمفهوم حزبنا للعمل الجماهيري عامة والجماعي خاصة وكذا منطلقاتنا التوجيهية في هذا المجال لم تزدها التجربة الملموسة سوى تأكيداً وترسيخاً. إن الانطلاق من توجيهاتنا الحزبية، يعني أن أي تجديد وتدقيق في رؤيتنا للعمل الجماعي في المهجر، يجب أن يرتكز على فهم دقيق للجمعيات كأدوات وكدور داخل المجتمع. وبالتالي استيعاب كامل لأهمية هذه الأدوات وفي نفس الوقت استيعاب محدوديتها الذاتية والموضوعية.

فإذا كان من الواضح ما للجمعيات من أهمية وفعالية، فإنه على المستوى العملي كثيراً ما يتم الوقوع في مبالغات سواء في اتجاه تضخيم من دور وحجم الجمعيات او بالعكس في اتجاه الاستخفاف بها. فكثيراً ما يتم الانطلاق من تصور مغلوط للجالية، تصور يرى في الجالية كتلة مترابطة قائمة الذات اقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي قادرة على الفعل السياسي بشكل مستقل. إنه فهم قاصر وخاطئ على أكثر من مستوى: اولاً، لا تشكل الجالية كيانا قائم الذات لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الاجتماعية. فهي اجتماعياً جزء لا يتجزأ من تركيبة المجتمع، أي جزءاً من تراتبية وتعقيد هذه التركيبة نفسها بحيث أن «الجالية» لا تشكل كلاً منسجماً على هذا الصعيد. وهي من الناحية الاقتصادية ثانياً، جزء مندمج كلية، بهذا الشكل او ذاك وبهذه الدرجة اوتلك، بمسلسل الانتاج ومرتبطة به اشد الارتباط. وثالثاً، إن «الجالية» هي اولا وقبل كل شيء مفهوم ثقافي، بالمعنى الواسع للكلمة. أي أنها فئة لها حاملتها الثقافية والحضارية وخصوصيتها المميزة في اطار المجتمع الذي تعيش فيه.

خلاصة القول، ان الجالية ليست كيانا معزولاً ومستقلاً، فحتى خصوصيتها المميزة لها لا تأخذها إلا في ظل تواجدها وتفاعلها داخل

المجتمع المعني وليس خارجه.
من هذه النظرة الواضحة اذن، تُطرح مسألة اندماج المهاجرين في
الحياة المحلية اندماجا فاعلا وفعالاً، عبر المساهمة كناخبين ومنتخبين،
وعبر الانخراط في النضال النقابي والسياسي العام. ومن الواضح أن
الجمعيات كتنظيمات ذاتية للهجرة، لها دور اساسي في هذا المجال،
لكن كقوة ضغط وليس كتعبير سياسي مستقل مباشر.
إن دور الجمعيات اذن، دور له حدوده الموضوعية والذاتية، لكنه
مع ذلك يبقى دورا مهما واساسيا بحكم الاهمية التي تكتسيها قوى
الضغط في المجتمعات الاروبية إن هي توفرت على السند السياسي اللازم.